

# منظمات المجتمع المدني.. تحت المجهر !!



## مؤسسات حديثة النشأة قدمت الكثير، وأخرى لا جديد رغم عمرها الطويل

الحلقة الثانية - تحقيق / محمد عبدالله السيد

أبشروا وافرحوا وامسحوا دموع اليأس والاحباط واركضوا الفقر ودعوا البطالة ، فلدينا أكثر من أربعة آلاف منظمة وجمعية نمت في زمن قياسي وتكاثر دون محسنات ، فوصفت بالتضخم العددي ومحدودية الفعالية والأثر.

إنها منظمات المجتمع المدني ، منظمات أبو (ثلاث ورقات) التي عشمنا العديد منها وعودا ، فعمرت أحلاما في الهواء وراحت ترفع شعاراتها التي تحولت بين يوم وليلة إلى (فصاعات صابون)!!

إننا إذ نفتح ملف منظمات المجتمع المدني في اليمن لانقصد الرجم بالغيب والانتقاص أو تعميم الأحكام ، بل إننا نقول : إن البعض من الجمعيات - مع وضع خطين تحت كلمة البعض - هي من تسعى إلى التكسب والتحول على الدعم والدعم فقط ، وفي المقابل هناك العديد من المؤسسات والمنظمات استطاعت أن تقدم الكثير وهناك من استعدت اليوم لزرع أول بذرة نشاطها رغم حداثة سنّها ، ولهذه الشكر والامتنان.

في الحلقة الثانية نتناول تجربة منظمات المجتمع المدني وبداياتها ومجالات نشاطها ، وفي هذه الحلقة نحاول التمسك بشهادات الأكاديميين والباحثين عن واقع هذه المنظمات، وكذا معرفة وجهة النظر الأخرى من خلال اختيار نموذجين من مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت تقدم شيئا على الأرض بعد أن اعتدّ العديد من الجمعيات عن التحدث معنا .

### قطعة

تفتقر اليمن للدراسات والبيانات الإحصائية عن طبيعة التفاعل وأنماط العلاقات وأدخلك المنظمات غير الحكومية ومع الفئات المستفيدة ، فضلا عن محدودية التقارير السنوية التقييمية التي تعدها المنظمات غير الحكومية.

وتظهر التقارير القليلة المتاحة أن حداثة مؤسسات المجتمع المدني وتدني الثقافة المدنية بين العاملين في تلك المؤسسات وفي المجتمع بشكل عام، يجعل اتباعها طرق الإدارة الحديثة أمرا محدودا للغاية . وتتسبب تلك التقارير في وجود صراع في العديد من الحالات بين قيادة العاملين والعاملين من ناحية وبين العاملين أنفسهم من ناحية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك ، يظهر القليل من المنظمات غير الحكومية اهتماما بارعا بالفئات المستفيدة وبإشراكها في الجهود الموجهة لتحسين ظروفها ، حيث ينظر إليها كمتلقي للخدمة فقط، ويؤدى هذا المنظر والسلوك إلى إضعاف العمل التنموي والتأثير سلبا على روح الاستجابة لدى الفئات المستفيدة ، ويحول دون تفعيل مشاركتها وادماجها في أنشطة تكتيكية مجتمعاتها وتنشع حاجاتها.

**ظاهرة طبيعية**

● تكمن ماذا يقول الأكاديميون والباحثون عن ظاهرة ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني في بلادنا ، وهل يمثل ذلك ظاهرة صحية..

يعكس تسجيل المعوقات والظروف الذاتية والموضوعية المحيطة بهذه المؤسسات والتي من أبرزها: أولاً: عدم وجود رؤية واضحة لدى القطاعات الشعبية حول أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات وبالوسائل المناسبة لتفعيل أدوارها، حيث ظلت الأمور تتسبب في الإطار الشخصي .. فيقدر الحضور الذي يمثل الإشخاص المسؤولين عن بعض هذه المؤسسات يكون مستوى حضورها نفسه سواء في العلاقات الاجتماعية بشكل عام أو في العلاقة بالجهات المانحة بشكل خاص، أي أن البعد المؤسسي غائب بدرجة كبيرة .

ثانياً: عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة نفسها (مملة بالأجهزة المعنية) تجاه مؤسسات المجتمع المدني ، حيث يقبل عليه النظرة الرسمية نحو هذا القطاع روح (الشك) المغلف بطابع سياسي قلق وحذر، الأمر الذي جعل النظرة الرسمية محكومة في إطار التعاطي مع هذه المؤسسات بأسلوب العلاقات الشخصية أيضا، وهي علاقات منغلقة على فئة محددة..

**المسؤولية الأساسية**

● ويقول الأخ/ أحمد محمد عبدالغني، في كل الأحوال يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤولية أساسية في هذا الإطار ، باعتبار أننا مجتمع نام متقل بتركة كبيرة من التخلف والجهل والفقر ، حيث نظل بحاجة ملحة لوجود دور رسمي فاعل يقود هذه التطورات والتفاعلات الاجتماعية نحو شاطئ النجاة والتقدم..

كما يعتبر أن واقع الحراك الاقتصادي والإداري والسياسي العام يعكس نفسه بصورة مباشرة على دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها ، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن حركة تطور المجتمعات هي حركة متكاملة وليست أحادية الجانب.

عجبي!

● منظمات المجتمع المدني كان لها نصيب

بعض المراكز والجمعيات نشأت لأسباب شخصية إما وجاهة أو كطريق للمناحين ، فلم تنشأ لهدف وطني وعام للمجتمع . ومن هنا أخلص إلى القول : إن الدور المناط بهذه المنظمات لم يتطور بعد في واقع المجتمع ، ولم تستطع هذه المنظمات والمؤسسات أن تكون خير ممثل للقاعدة الشعبية من الجماهير ، ومع ذلك نامل أن تتطور هذه المنظمات ويرتبط نشاطها باحتياجات المجتمع وتطلعاته.

**عريشة**

● من جانبه يرى أحمد محمد عبدالغني رئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج أن النمو الكبير لمنظمات المجتمع المدني بعد نتيجة طبيعية لواقع الانفتاح الذي عاشتها بلادنا منذ قيام الوحدة المباركة ، إلا أنه يفترض أن يكون للتطورات المتلاحقة دور في عملية عريشة هذا الكم من منظمات المجتمع المدني إذا ما اعتبرنا أن الكم القائم يتجاوز المستوى المعقول .. مع العلم أن الكم في حد ذاته يعبر عن ظاهرة صحية مهما بلغ العدد ، طالما وأن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، قادر على استيعابه والتعاطي معه بدرجة عالية من الإيجابية .. (والكلام لا يزال لرئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج) الذي يرى أن فشل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق ما كان مأمولاً منها في دعم التنمية..

ويعكس تسجيل المعوقات والظروف الذاتية والموضوعية المحيطة بهذه المؤسسات والتي من أبرزها: أولاً: عدم وجود رؤية واضحة لدى القطاعات الشعبية حول أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات وبالوسائل المناسبة لتفعيل أدوارها، حيث ظلت الأمور تتسبب في الإطار الشخصي .. فيقدر الحضور الذي يمثل الإشخاص المسؤولين عن بعض هذه المؤسسات يكون مستوى حضورها نفسه سواء في العلاقات الاجتماعية بشكل عام أو في العلاقة بالجهات المانحة بشكل خاص، أي أن البعد المؤسسي غائب بدرجة كبيرة .

ثانياً: عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة نفسها (مملة بالأجهزة المعنية) تجاه مؤسسات المجتمع المدني ، حيث يقبل عليه النظرة الرسمية نحو هذا القطاع روح (الشك) المغلف بطابع سياسي قلق وحذر، الأمر الذي جعل النظرة الرسمية محكومة في إطار التعاطي مع هذه المؤسسات بأسلوب العلاقات الشخصية أيضا، وهي علاقات منغلقة على فئة محددة..

**المسؤولية الأساسية**

● ويقول الأخ/ أحمد محمد عبدالغني، في كل الأحوال يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤولية أساسية في هذا الإطار ، باعتبار أننا مجتمع نام متقل بتركة كبيرة من التخلف والجهل والفقر ، حيث نظل بحاجة ملحة لوجود دور رسمي فاعل يقود هذه التطورات والتفاعلات الاجتماعية نحو شاطئ النجاة والتقدم..

كما يعتبر أن واقع الحراك الاقتصادي والإداري والسياسي العام يعكس نفسه بصورة مباشرة على دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها ، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن حركة تطور المجتمعات هي حركة متكاملة وليست أحادية الجانب.



### شكراً.. يافخامة الرئيس

● في «اشواق» الأمس .. كان الحديث عن «التقدم» الذي لا بد من «التقدم» .. والتقدم يؤدي حتماً إلى التكسب .. والأصملا، مما يعني أن «التقدم» هو : الحياة، و«التقدم» هو : الموت.

□ وضرنا مثلاً بالطبيب الذي لا يكتفي بما وصل إليه من العلم والمعرفة، بل يتحرك ويتقدم إلى الأمام ليواكب الجديد في تخصصه من أجل خدمة المواطن، ومساعدة المريض، وإتقان المصاب.

□ وقلنا إنه إذا ركن إلى الخمول والكسل، وتوقف عن المتابعة والتحصي، واعتمد على التحاليل المخبرية «الزيفة»، والمستحضرات الدوائية «الفاسدة»، فسوف يكون ضرره أكثر من نفعه، وسيظل يراوح مكانه علمياً وعملياً حتى يصاب بـ «التقدم» وينتهي.

□ وكما كانت سعادت غامرة، وأنا أصغي إلى تلك التوجيهات الصارمة التي أصدرها الأخ الرئيس بالأمس - أيضاً - أثناء زيارته التقديرية لوزارة الصحة، حيث أكد على ضرورة إحراق الأدوية الفاسدة ومنع استيرادها، وإلزام الأطباء الجدد بعدم الاكتفاء بالشهادة الجامعية، بل السعي للحصول على درجة «التخصص» بعد أداء الخدمة الميدانية، وإلا فيمنع الطبيب العام من ممارسة المهنة، وله أن يتحول إلى تاجر أو مقاول حسب رغبته، وذلك حرصاً على صحة المواطن وسلامة المجتمع.

□ والحق أن المستشفيات الدكاكين كالجوامع الكرتونية تحتاج إلى مثل هذه اللغة الرئاسية القوية التي وضعت وزارة الصحة والسكان أمام امتحان عسير لا مناص لها من اجتيازها بنجاح خلال مهلة لا تتعدى الثلاثين يوماً .. والأفد أعذر من أنذر .. فشكراً يا فخامة الرئيس.

ص . ب (٤٨٤١)   
 alkhamisy@hotmail.com   
 ص . ب (٤٨٤١)   
 alkhamisy@hotmail.com



د. محمد السبيبي ■ د. فؤاد الصلحي ■ أحمد محمد عبدالغني ■ لطفي الهويدي

## الدكتور/ الصلاحي: معظم المنظمات تعمل في المجال التقليدي

## الدكتور/ محمد المسيبي: نجاح أي منظمة مرتبط بقربها من المجتمع

## أحمد عبدالغني: ثلاثة أسباب وراء فشل بعض المنظمات

بريطانيا والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن ، ونحن نحاول تنفيذ وتطبيق هذا الهدف من خلال إقامة مراكز تدريبية للعاطلين عن العمل والفئات المحرومة من الطبقات الفقيرة في المدن الكبيرة ، بالإضافة إلى تقديم العون المالي والعيني من المواد الغذائية لعدد محدود من الأسر على أمل أن ينشط ويتوسع هذا الجانب بدرجة أكبر في المستقبل حينما ينشط التمويل.

فيما يتعلّق المحور الثاني في نشر التثقيف والتوعية الصحية والحد من انتشار الأمراض المعدية عن طريق إقامة مراكز الصحة الإنجابية ، فهناك لدينا في محافظة الحديدة وحدة صحية في مديرية الحديدة ومركز صحي في صنعاء والأآن نحن بصدد إقامة مركز صحي كبير في مديرية حديبو بجزيرة سقطرى إضافة إلى مركز تدريب اليمن.

فخلال عام ونصف فقط استطعنا الحد لله إنشاء نحو ثمانية مشاريع في البلاد منها خمسة مراكز لتدريب كمبيوتر وثلاثة مراكز للرعاية الصحية والتدريب المهني.

**مشروع طموح**

● ويضيف الدكتور المسيبي بقوله: لكي نتجح منظمات المجتمع المدني في إحداث تأثير على الجانب التنموي والاجتماعي في البلد يجب أن تكون هذه المنظمات متحركة بالمجتمع وقريبة منه تتحسس همومه وتشاركه في المشاريع والإعداد والتصميم للبرامج والمشاريع الخدمية التي سوف تقدمها له، وبهذا توثق مشاركتها وتنجح البرامج ويستفيد أفراد المجتمع.

ويدون ذلك لن يكون هناك شيء على الأرض تشهد العيون وتلمسه الأيدي. وأجدنا فرصه إلى الإعلان عن عزمنا لتتقديم مشروع طموح تم تقديمه للاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢م ، وقد حاز مؤخرًا على موافقة الاتحاد ، حيث يهدف هذا المشروع إلى تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في بلادنا ومساعدتها على الإسهام بفاعلية في عملية التنمية الشاملة التي نخوضها بلاناً . وذلك من خلال تدريب وتأهيل العاملين في هذه الجمعيات وتوفير المشورة والقاعدة المعلوماتية لها ودعمها لتخرج من حالتها الراهنة عن طريق إقامة مركز استشاري وتدريب ومعلوماتي للجمعيات والمنظمات المحلية ، حيث هناك تنسيق وتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتدريب وتفعيل العشرات من جمعيات المجتمع المدني وأنا على ثقة تامة أن هذه الخطوة من شأنها أن تعمل على ارتفاع نسبة الجمعيات الفاعلة في المجتمع بصورة كبيرة ، عكس ما هو حاصل الآن ، حيث يصل عدد الجمعيات والمنظمات إلى أكثر من أربعة آلاف منظمة، إلا أن نسبة بسيطة منها تعمل بشكل جيد في مجالات تنمية المجتمع بينما يقتصر نشاط باقي المنظمات الأخرى على تفاعلات دورية وموسمية خلال العام.

في هذا التحقيق لانها تمثل إحدى الجهات والنقاط الهامة وقبل الدخول في التفاصيل يجب علينا أن نشير إلى نقطة هامة وهي أن الطريق إلى معرفة ما يدور داخل الجدران الأربعة لبعض الجمعيات والمنظمات الأهلية ليس مفروضاً بالضرورة ، حيث طرقنا العديد من ابواب هذه الجمعيات ، لكن بعضها لم يفتح لنا ابوابه ، أما من تفضل وفتح لنا الباب فكان الأعتدأ خير جواب ، في حين وجد من (بطشك) ولكن بطريقة أكثر نادياً حيث كثرت المواعيد واختلقت الأعداء ، وفي الأخير ترفع أنت الرابة البيضاء إعلاناً للاستسلام والانسحاب بحثاً عن جمعية أو منظمة أخرى تدعي أنها من منظمات المجتمع المدني.

وفي أحسن الأحوال تجد هناك جمعيات تدعي استعدادها للمشاركة في مشروع التحقيق، لظنل نسمع منها خطبة طويلة إنشائية فتتفرق إلى أدنى رقم أو إحصائية تؤكد ما قيل وتقطع الشك باليقين ، رغم أن عمرها في الميزان يتجاوز الثمان سنوات ، ليبقى (الزئ المرسي) والحقيقية المرسية) أبرز مشاريعها ، وفي أكثر الأحوال دورة (تعليم الخياطة والتطريز) لتغادر المكان وعلامات التعجب والتساؤلات تملأ رأسك.

**ثلاثة أنواع**

● كل ذلك دفعنا إلى التوجه إلى الدكتور/ محمد المسيبي رئيس المؤسسة اليمنية للتنمية ليقول لنا:

منظمات المجتمع المدني ثلاثة أنواع ، نوع يأتيك من الخارج بإجندة مكتوبة جاهزة ونوع آخر ينبثق من داخل المجتمع دون مراعاة للتطورات والتغيرات التي تحصل في عالم التنمية خارج البلد والمجتمع ، ويتمثل النوع الثالث في منظمات تأتي من الخارج، إلا أنها تعيش وتحثك بالمجتمع داخل البلد فتتحمس مشاعرهم واحتياجاتهم وهمومهم ومن ثم تقوم بعلاج هذه الجوانب من خلال إشراكهم في عملية العلاج والعمل معا، وهذا هو ما نسعى إليه المؤسسة اليمنية للتنمية الاجتماعية.

منظمتنا تعد إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي نشأت في بريطانيا وقد لقبنا كل الدعم والتشجيع من قِسمات رئيس الجمهورية التي كان لكلماته أثر بالغ في نفوسنا أثناء زيارته لبريطانيا والتقائه بنا عام ٩٧م عندما قال: (متي سنستشرون مهاراتهم وخبراتهم في الإسهام بمسيرة التنمية في وطنك اليمن...) لقد أثرت فينا هذه الكلمات بشكل كبير وكان لها وقع في النفس ، حيث استجبنا لدعوته بالعودة إلى الوطن عام ٩٨م.

وقد سعينا أولاً إلى التعرف على خطة الدولة في مجالات الصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية ، وتحدثنا إلى رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء وأعضاء مجلس النواب والمحاسن المحلية في هذا الجانب ، بل إننا زلنا ميداننا فزينا المناطق الريفية في تعز وحضرموت وعدن وصنعاء وعلى ضوء ما خرجنا به من معلومات ودراسات رسمنا بعد ذلك استراتيجياتنا للعمل في الجمهورية اليمنية حيث تركزت استراتيجياتنا تلك على ثلاثة محاور رئيسية، يتمثل المحور الأول في الحد من ظاهرة الفقر بمشاركة من وزارة التنمية الدولية في

بعض المراكز والجمعيات نشأت لأسباب شخصية إما وجاهة أو كطريق للمناحين ، فلم تنشأ لهدف وطني وعام للمجتمع . ومن هنا أخلص إلى القول : إن الدور المناط بهذه المنظمات لم يتطور بعد في واقع المجتمع ، ولم تستطع هذه المنظمات والمؤسسات أن تكون خير ممثل للقاعدة الشعبية من الجماهير ، ومع ذلك نامل أن تتطور هذه المنظمات ويرتبط نشاطها باحتياجات المجتمع وتطلعاته.

**عريشة**

● من جانبه يرى أحمد محمد عبدالغني رئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج أن النمو الكبير لمنظمات المجتمع المدني بعد نتيجة طبيعية لواقع الانفتاح الذي عاشتها بلادنا منذ قيام الوحدة المباركة ، إلا أنه يفترض أن يكون للتطورات المتلاحقة دور في عملية عريشة هذا الكم من منظمات المجتمع المدني إذا ما اعتبرنا أن الكم القائم يتجاوز المستوى المعقول .. مع العلم أن الكم في حد ذاته يعبر عن ظاهرة صحية مهما بلغ العدد ، طالما وأن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، قادر على استيعابه والتعاطي معه بدرجة عالية من الإيجابية .. (والكلام لا يزال لرئيس مركز دراسات الجزيرة والخليج) الذي يرى أن فشل مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق ما كان مأمولاً منها في دعم التنمية..

ويعكس تسجيل المعوقات والظروف الذاتية والموضوعية المحيطة بهذه المؤسسات والتي من أبرزها: أولاً: عدم وجود رؤية واضحة لدى القطاعات الشعبية حول أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه هذه المؤسسات وبالوسائل المناسبة لتفعيل أدوارها، حيث ظلت الأمور تتسبب في الإطار الشخصي .. فيقدر الحضور الذي يمثل الإشخاص المسؤولين عن بعض هذه المؤسسات يكون مستوى حضورها نفسه سواء في العلاقات الاجتماعية بشكل عام أو في العلاقة بالجهات المانحة بشكل خاص، أي أن البعد المؤسسي غائب بدرجة كبيرة .

ثانياً: عدم وجود رؤية واضحة لدى الحكومة نفسها (مملة بالأجهزة المعنية) تجاه مؤسسات المجتمع المدني ، حيث يقبل عليه النظرة الرسمية نحو هذا القطاع روح (الشك) المغلف بطابع سياسي قلق وحذر، الأمر الذي جعل النظرة الرسمية محكومة في إطار التعاطي مع هذه المؤسسات بأسلوب العلاقات الشخصية أيضا، وهي علاقات منغلقة على فئة محددة..

**المسؤولية الأساسية**

● ويقول الأخ/ أحمد محمد عبدالغني، في كل الأحوال يجب على الحكومة أن تتحمل مسؤولية أساسية في هذا الإطار ، باعتبار أننا مجتمع نام متقل بتركة كبيرة من التخلف والجهل والفقر ، حيث نظل بحاجة ملحة لوجود دور رسمي فاعل يقود هذه التطورات والتفاعلات الاجتماعية نحو شاطئ النجاة والتقدم..

كما يعتبر أن واقع الحراك الاقتصادي والإداري والسياسي العام يعكس نفسه بصورة مباشرة على دور مؤسسات المجتمع المدني ونشاطاتها ، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن حركة تطور المجتمعات هي حركة متكاملة وليست أحادية الجانب.

## إدارة عصرية ومرفق نموذجي

أحمد أحمد السياغي

● اعترف أن علاقتي بالواجبات لم تكن تتعدى قراءة الاعلانات السنوية في الصحف الرسمية الوطنية عن أهمية دفع الزكاة والنداءات المكتوبة التي تحدث اصحاب رؤوس الاموال ومن يملك ما يترك عليه لاداء فريضة الزكاة الى بيت مال المسلمين الذي تمثل خزينه الدولة هذه الامم ...

الى ان رزت مكتب الواجبات الزكوية بامانة العاصمة بصحة أحد الزملاء لتسديد زكاة نشاط شركته وفي الطريق لم أكن أستوعب ما يشرحه صديقي عن الواجب والأمانة والصدق التي يجب ان يتخلّى بهما مزود الزكاة فقد ذكرت مشغول الفكر وأنا أستعيد من الذاكرة صور الفرض وبقاء زمان كبار السن بالعاملان البيضاء، والقمصان المختلفة والنظارات ذات العدسات المشروخة والنظرات المتاملة لجليل هذه الأيام من فوق إلى تحت...

وهكذا تخيلت مكتب الواجبات الزكوية بامانة العاصمة الواقع بالادري الغربي .. وما ان وضعت أقدامي على مسخّل البني واعتليت السلالم على عجل حتى فاجاني المشهد ضخمت على كنف صديقي، مستفسراً هل أنت متأكد أننا في مكتب الواجبات الزكوية ... لم يفهم صاحبي ما أرمي إليه لكنني فوجئت الى حد بعيد بعد أن وجدت مبنى بسيط وأنيق ومكاتب مرتبة ونظيفة .. للمسمة الجمالية والذوق الرفيع واضع في طريقة ترتيب وتوزيع المكاتب والأدوات ولولم أكن قد تأكدت ان هذا مكتب الواجبات بامانة العاصمة لظننت نفسي في إحدى المحطات أو القنصليات ...

لا يوجد لأصحاب القمصان المختلفة والعاملان البيضاء، «اطال الله أعمارهم وتغنى بطهم وتجرّبتم وإنما وجدوا من كانوا أمامي شبيهاً تشع النظرة والحيوية والأمل من أحاديث ابتسامتهم لا تفارق الوجوه .. وكلما كبرت الدرجة الوظيفية لى قاربت كانت البشاشة والابتسامة التواضع تكبر أكثر وأكثر وتجسد ذلك في شخص المدير العام الذي يخبرني عليه و إذا به نجل الشهيد الصالحه لشباب اليمن المتطوره والمتطورة الأهم البيانات التفصيلية المتعلقة بسداد الزكاة . حتى البضائع التي يستوردها التاجر من الخارج مئّبة في الحاسب الآلي أمكانات حديثة لتكنولوجيا متطورة وقيادات شابة تجيد من العمل الإداري النظم وفن الإيسام في وجوه الزائرين وتشجيع المغادرين بكلمات الدواع الرفيعة ..

ولولم يكن صديقي الي جانبي يطوي سند تسديد رسوم زكاة نشاطه لظننت نفسي في المنطقة الحرة بإحدى الدول المتقدمة .. فليت باركنا كلها كواجبات الأمّة ..

مجموع على التحويل، مكات الجمعيات والمنظمات أمام القضاء .. قربنا! المعينون بإنشادون منظمات المجتمع المدني الإعلان عن مساعدتها والأخيرة ترفض..